الحياة الاقتصادية
الأحد 2026/3/1 - العدد 10862
Sunday 1 March 2026 - No. 10862

بتكوين تهبط إلى قرب 63 ألف دولار عقب الهجوم على إيران

واشنطن- وكالات- شهدت أسواق العملات الرقمية تراجعاً حاداً خلال تعاملات أمس السبت، حيث اقتربت عملة «بتكوين» من مستوى 63 ألف دولار، مسجلة انخفاضاً بنحو 3 في المائة في غضون ساعات قليلة.

يأتي هذا الهبوط في أعقاب تقارير عن شن الولايات المتحدة وإسرائيل ضربات عسكرية مشتركة ضد أهداف داخل إيران، مما أثار موجة من البيع بدافع الذعر في أوساط المتداولين، وألقى بظلاله على شهية المخاطرة في الأسواق العالمية.

تكية «مبرة الخير» في نابلس.. اقتصاد الرحمة في زمن الضيق

نابلس- الحياة الاقتصادية- ميساء بشارات-

في أحد أزقة البلدة القديمة في مدينة نابلس، يبدأ النهار باكرا على غير إيقاع الأسواق.. فعند الساعة الثامنة صباحا تشعل المواقد، لا لتلبية طلب تجاري، بل لتجهيز وجبات ستصل قبل الظهيرة إلى بيوت أنهكها الغلاء.. هنا، لا تقاس الكلفة بعدد الصحون فقط، بل بعدد الأسر التي خف عبء يوم كامل عن ميزانيتها.

في «تكية مبرة الخير»، يتحول الطبخ إلى فعل تضامن يومي، وإلى اقتصاد رحمة يسند الفقراء والمتعففين بصمت.

يتصاعد البخار من أوعية ضخمة، ويقف متطوعون يجهزون مئات الوجبات التي ستجد طريقها إلى بيوت أنهكها الغلاء، وعند الثانية عشرة والنصف يبدأ توزيع الطعام، وفي الخلفية حكاية مستمرة منذ 11 عاما: مطبخ لا يتوقف.

تعود جذور هذا العمل إلى جمعية المركز الاجتماعي الخيرية، المؤسسة عام 1980، والتي تعنى بالفئات المهمشة والأيتام والأسر في مناطق يصنفها الجهاز المركزي للإحصاء ضمن الشرائح الأشد فقرا في البلدة القديمة في مدينة نابلس، وحي رأس العين. ومع تصاعد الحاجة، أنشأت الجمعية عام 2015 مطبخ «مبرة الخير» ليقدم وجبات صحية ساخنة على مدار العام، باستثناء يوم الجمعة والعيدين.

«مطبخ مبرة الخير» ليس مبادرة موسمية، ولا نشاطا رمضانيا عابرا، بل مشروع إغاثي تنموي يعمل يوميا منذ عام 2015، ويعد اليوم أحد أهم روافع التكافل الغذائي في البلدة القديمة وحي رأس العين.

من 300 وجبة إلى 630 تضاعف الحاجة

عندما انطلق المطبخ في نيسان 2015، كان يقدم ما بين 250 إلى 300 وجبة يوميا، تخدم نحو 50 إلى 60 أسرة.

اليوم، في عام 2025، ارتفع المعدل اليومي إلى 630 وجبة يوميا. وخلال عام 2025 وحده، وزع المطبخ تقريبا 190 الف وجبة على مدار 303 أيام عمل، بمعدل يومي يبلغ 630 وجبة، وهذا يعني ان هناك تصاعدا في الحاجة.

يقول عدنان عودة، المسؤول عن التكية: «كل سنة بتزيد نسبة الاحتياج... اليوم نخدم ما يقارب 500 أسرة أسبوعيا».

ويؤكد عودة وهو يشرف على الوجبات: «أن 400-500 أسرة تعتمد جزئيا على هذا المطبخ لتأمين البروتين الأساسي من لحوم ودواجن وأسماك».

ويشير عودة ان تكلفة الوجبة تتراوح ما بين 15 إلى 20 شيكل، شاملة المواد الخام والتجهيزات.، ولو احتسبنا المعدل الوسطي (17 شيكل تقريبا)، فإن: الكلفة اليومية التقديرية تقارب 10,000 شيكل، ما يعني أن الكلفة السنوية قد تتجاوز 3 ملايين شيكل. فالأرقام تكشف ان الحاجة تتسع.

وفي شهر رمضان، يتبدل المشهد. يرتفع التوزيع إلى 1250–1300 وجبة يوميا، ولا يقتصر الدعم على الوجبات الساخنة، بل توزع مواد تموينية ليوم الجمعة، إضافة إلى التمور والأجبان والحمص والحلويات والعصائر. هكذا يتحول المطبخ إلى شبكة أمان غذائي كاملة خلال الشهر الأكثر حساسية في إنفاق الأسر. واللافت أن المطبخ لا يعتمد على التطوع وحده؛ فهناك موظفون يتولون الإعداد في بيئة منظمة ونظيفة، بينما يتكفل متطوعون بإيصال الوجبات للأسر المستورة وكبار السن وذوي الإعاقة، وبعض المستفيدين يحضرون لاستلام وجباتهم، فيما تنقل وجبات أخرى إلى البيوت حفاظا على الخصوصية والكرامة.

ويضع عودة سبب زيادة الحاجة الى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتوقف عمال الداخل المحتل عن العمل، ودخول فئات جديدة إلى دائرة الاحتياج، من بينها صغار الموظفين.

ويشير إلى أن البلدة القديمة وحي رأس العين يعانيان من: فقر الدم بين النساء، وزواج مبكر، وولادات في سن صغيرة، ونقص مزمن في البروتين والفيتامينات، وبالتالي، المطبخ لا يعالج الجوع فقط، بل يحاول معالجة أثر اقتصادي صحي متراكم.

التبرعات تزداد رغم الأزمة

في وقت تعاني فيه الأسواق من تباطؤ تجاري، يؤكد عودة أن عدد المتبرعين يزداد ولم يتراجع، ويؤكد ان المجتمع المحلي يدرك حجم الأزمة، والناس تثق بالمطبخ، لذلك التبرعات زادت كما ونوعا». منوها ان التمويل يعتمد على: تبرعات نقدية، وتبرعات عينية (لحوم، دواجن، أرز، مواد غذائية).

وفي وقت تتقلب فيه الأسعار وترتفع كلفة المواد الأساسية، يؤكد عودة: «ان المطبخ لم يضطر يوما إلى تقليل عدد الوجبات، بل يزيدون الوجبات».

ويتابع ان الثقة المتراكمة عبر 11 عاما صنعت علاقة متينة مع المجتمع المحلي، فيما يحرص تجار نابلس، وغالبا من البلدة القديمة، على تقديم أسعار تفضيلية باعتبار العمل خيريا. بذلك، لا يخفف المطبخ عبء الأسر فحسب، بل يحرك أيضا عجلة شراء داخل السوق المحلي.

يقول مواطن فضل عدم ذكر اسمه ينتفع من التكية انه في ظل تضخم متصاعد وتراجع في السيولة، تتحول التكايا إلى صمام أمان اجتماعي، فهي لا تعوض غياب السياسات الاقتصادية، لكنها تقلل من أثرها المباشر على الفئات الأضعف. ومع ارتفاع أسعار السلع الأساسية، تصبح كل وجبة مجانية بمثابة تخفيف فعلي على ميزانية الأسرة، قد يصل إلى مئات الشواقل شهريا.

يقول عودة: «في التكية لا يقاس النجاح بعدد الوجبات فحسب، بل بعدد البيوت التي نامت مطمئنة لأن قدرا ما غلى لأجلها».

ويضيف: «ليست القضية عدد القدور، بل عدد البيوت التي أعفيت من حساب تكلفة اللحوم في يوم صعب، وهنا، لا يصبح العمل الخيري فعل إحسان فقط، بل استجابة اقتصادية شعبية لفجوة آخذة في الاتساع».

في البلدة القديمة بنابلس، حيث تتلاصق البيوت كما تتلاصق الحكايات، تقف التكية شاهدا على أن الاقتصاد ليس أرقاما فقط، بل شبكة تضامن تحاول أن تسد فجوة آخذة بالاتساع.

منيرة العامر.. امرأة تصنع اقتصادها الخاص بين الجدار والبوابات

سلفيت- وفا- علا موقدي- عند أطراف قرية مسحة غرب محافظة سلفيت، يكون أول صوت يسمع من هذه البقعة هو صرير بوابة حديدية تفتحها المواطنة منيرة العامر (61 عاما) ببطء وكأنها تشعر بالخوف من إزعاج أحد.

منزل العامر يقع خلف جدار الفصل والتوسع العنصري على ارتفاع يزيد على 8 أمتار تحاصره الكاميرات والأسلاك الشائكة، في منطقة عزلت تماما عن مساراها الطبيعي داخل القرية.

عشرات الخطوات فقط تفصل بينه وبين آخر بيت في مسحة وعن المدارس والمراكز الصحية والخدمات الحياتية اليومية الأساسية.

بحسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يبلغ عدد سكان قرية مسحة نحو 2,822 نسمة. إلا أن منزل العامر هو المنزل الفلسطيني الوحيد في المحافظة المعزول خلف الجدار، فيما تحيط به وحدات استيطانية في مستوطنة «الكاناة» المقامة على أراضي القرية منذ عام 1978.

على مساحة خمسين دونما بدأت المعاناة، أقيمت هذه المستوطنة بنمط «ناحل» شبه عسكري، مسجلة أول موطئ قدم استيطاني على أراضي محافظة سلفيت، وفق مركز المعلومات الفلسطيني.

غير أن المساحة المحدودة سرعان ما اتسعت واستولت على آلاف الدونمات من أراضي قرية مسحة، حتى أحاطت بمنزل عائلة العامر وأطبقت عليه.

بين هذا الحصار كله، تشكّل الستينية منيرة العامر اقتصادها الخاص والمحكوم بالوقت والتصاريح والقيود بشكل كامل.

تخرج من بيتها وهي تعلم أن أمامها طريق طويل إلى بيارات البرتقال وحقول الزيتون في بلدة عزون بمحافظة قلقيلية -التي كانت محاصرة أيضا في السابق وتحتاج إلى إذن دخول- حيث تعمل هناك منذ عشرات السنوات لتؤمن قوت يومها.

تقول: كانت الأرض هي مصدر الرزق الوحيد لعائلتي المكونة من 6 أطفال. كنّا نعمل ساعات طويلة في الأرض ونعود إلى المنزل قبل أن يحل الظلام لضرورات عسكرية وأمنية. «ليس لدي خيار. إما أن أعمل، أو أختنق داخل هذا الحصار كله وحدي»، ذكرت منيرة.

كسرت منيرة الصورة. حملت عبء العمل والحصار معا، وحوّلت العمل في الأرض إلى وسيلة للبقاء.

تعتمد العامر الآن على اقتصادها الخاص لتأمين حياة كريمة، إذ تبيع منتجات زراعية منزلية مثل أوراق الملوخية، والبندورة المطبوخة، وورق العنب، والمفتول.

وتبيّن: «هذا منزل العائلة، وأحب أن تجد عائلتي كل الخير فيه». مؤكدة أن هذا النشاط يوفّر لها الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي رغم الظروف الصعبة.

بين هذين المكانين، تقاس حياة العامر بعدد القيود التي تتخطاها كل يوم، حيث إن التشديدات المتزايدة في الآونة الأخيرة حول منزلها، من أسلاك شائكة إضافية إلى بوابات جديدة، منعت منيرة من الدخول والخروج بحرية إلا بتصاريح رسمية من سلطات الاحتلال، كما أن الزيارات أصبحت محظورة تماما، ما يزيد من صعوبة نشاطها الاقتصادي في ظل عزلة شبه كاملة.

«حين بنينا هذا البيت كنّا نعيش بحريتنا الكاملة، يخرج زوجي للعمل، وأجلس مع أطفالي وإذا خرجوا للعب في فناء المنزل أشعر أنهم بأمان، اليوم المستوطنة تحيط بنا من كل جانب» قالت.

في عام 2004، أُبلغت العائلة بإدراج منزلها خلف الجدار، وخيّرت بين الرحيل أو البقاء تحت قيود مشددة. لاحقاً، أغلقت المنطقة ببوابتين حديديتين: إحداهما بمفتاح لدى سلطات الاحتلال، والثانية مع العائلة، مع إمكانية تغيير الأقفال في أي وقت.

تروي منيرة حادثة لا تغيب عن ذاكرتها: «أُغلقت البوابة علينا، كانت نصف العائلة في الخارج ونصفها في الداخل. انقسمنا بين جانبي الجدار في دقائق». وتحول المنزل إلى مساحة مراقبة دائمة بدلا من أن يكون مجرد مكان للسكن. وفي حال تم نسيان الباب مفتوحاً لدقائق يستدعي اتصالا من حارس المستوطنة بإغلاقه فوراً أو فرض عقوبة ما.

لم تؤثر هذه الإجراءات العسكرية على الجغرافيا فقط، بل على بنية العائلة نفسها وعلى أدوار كل نفر فيها.

في 25 أيار 2021، توفي معيل الأسرة هاني العامر إثر نوبة قلبية حادة، بعد أن صمد طيلة السنوات السابقة وقاوم الاحتلال وكان سندا أساسيا لعائلته، لتتولى زوجته منيرة مسؤولية البيت بمفردها في ظل القيود الخانقة المحيطة بالمنزل. لم يكن هذا خيارها، بل نتيجة مباشرة لواقع سياسي فرض عزلة قسرية وجعلها بحاجة إلى المساهمة المادية، وإلى منفس يقوي الشبكات الاجتماعية المحيطة بها حتى ولو من خلال العمل. ففي سياق المجتمعات الفلسطينية خاصة الريفية، غالباً ما ينظر إلى المرأة أنها داعم اقتصادي ثانوي. لكن في حالة عائلة العامر، أعاد الاحتلال توزيع الأدوار قسرا لتتحول منيرة من شريكة في العمل إلى عموده الأساسي الذي يرتكز عليه.

مع مرور السنوات، بدأت تظهر على منيرة العامر أعراض إرهاق مزمنة، منها آلام الظهر، وتعب شديد في العضلات نتيجة العمل المتواصل والوقوف ساعات طويلة، وارتفاع ضغط الدم، والسكري، وهي مشاكل صحية تؤثر على قدرتها اليومية على الحركة والعمل. ومع ذلك، لا تسمح منيرة لهذه التحديات أن توقفها، فتواصل الذهاب إلى الأرض، حاملة معها بصيص أمل وإرادة في البقاء.

تشير دراسة منير أبو رحمة (2022) المعنونة بالآثار الاقتصاديّة لجدار الفصل العنصري العازل على كافة قطاعات الاقتصاد الفلسطينيّ، إلى أن سلطات الاحتلال تهدف من وراء الجدار العازل إلى تدمير كافة القطاعات الاقتصاديّة الفلسطينيّة. وترك الجدار آثاراً سلبية مدمرة على كافة قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، ويعد القطاع الزراعي أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا.

قوانين دولية غير مطبقة ضحيتها المرأة

تحوّل المنزل إلى ما بات يعرف فلسطينيا بـ»دولة هاني العامر»، نتيجة القيود العسكرية المشددة المفروضة عليه، في مشهد يعكس حجم العزلة القسرية التي تمسّ جوهر الحقوق الأساسية المكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني.

تنص اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على حق المدنيين الواقعين تحت الاحتلال في الحماية، وحرية الحركة، والوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية، وضمان سلامتهم وأمنهم، لا سيما الأطفال والنساء وكبار السن.

وتؤكد المادة (27) من الاتفاقية ذاتها أن «الأشخاص المحميين يجب معاملتهم بإنسانية، ويجب حماية حياتهم وكرامتهم الشخصية، بما في ذلك حقهم في الأمن الشخصي وعدم التعرض للعقاب الجماعي أو المعاملة المهينة».

كما اعتبرت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر عام 2004 أن بناء الجدار داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة يعدّ انتهاكا للقانون الدولي، ودعت إلى إزالته وتعويض المتضررين من آثاره.

وفي هذا السياق، يقول مدير مركز حريات، حلمي الأعرج، إن حرية الحركة والتنقل حق مكفول في القانون الدولي الإنساني، وإن اتفاقية جنيف الرابعة تلزم الدولة القائمة بالاحتلال بتوفير حياة كريمة للسكان الواقعين تحت احتلالها، وتحظر فرض قيود متعمدة بهدف التهجير، معتبرا أن مثل هذه السياسات قد ترتقي إلى مستوى جريمة حرب، وتشكّل انتهاكا جسيما للقانون الدولي.

ويضيف الأعرج أن عائلة العامر تتعرض لتضييق اقتصادي واجتماعي خانق، يشمل حرمانها من أبسط حقوقها في العمل والتواصل الاجتماعي والشعور بالأمن، خاصة في ظل إرهاب المستوطنين على الطرقات والقرى الفلسطينية الذي يوثق بالصور وتمعن سلطات الاحتلال بدعمهم وحمايتهم، فما بالك في هذا المنزل الذي يقع بين جدار الفصل والمستوطنة.

كما أن قرار مجلس الأمن 2334 أكد عدم شرعية الاستيطان وطالب بوقفه، في حين شددت محكمة العدل الدولية على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ووقف الإجراءات التي تمسّ بأرضه وموارده.

ومع ذلك، تتواصل سياسات التضييق والتهجير، وتتفاقم معاناة العائلات الفلسطينية الممتدة على طول مسار الجدار، في ظل محاولات ممنهجة لإفقارها وتجويعها وحرمانها من حقوقها الأساسية في الأمن والعمل والتعليم والحياة الكريمة.

وعلى المستوى المحلي، يتقاطع هذا الطرح الحقوقي مع موقف القوى الوطنية في محافظة سلفيت، التي ترى في ما تتعرض له العائلة نموذجا لسياسة ممنهجة تمس جوهر الحق في الحياة الكريمة.

فقد قال مسؤول القوى الوطنية في محافظة سلفيت، نعيم حرب، إن كافة الأعراف والمواثيق الدولية نصّت بوضوح على أن الحق في الحياة الكريمة هو أسمى الحقوق الإنسانية، وهو حق غير قابل للتجزئة أو الانتقاص. ويتساءل: كيف يمكن الحديث عن حياة كريمة دون توفير مقوماتها الأساسية من مسكن آمن، وغذاء، وكساء، وحرية حركة؟

ويضيف أن هذا الحق يسلب يوميا من عائلة العامر، التي فرض عليها واقعا أليما، حتى بات ضوء الشمس يصلها مشوّها عبر بوابات حديدية تتحكم بكل تفاصيل حياتها. فالدخول إلى منزلها أو الخروج منه يخضع لتصاريح وأوقات محددة لا يلتزم بها الاحتلال، بل تبقى رهينة مزاج الجندي وإجراءاته التعسفية.

ويؤكد حرب أن الواقع الاقتصادي لهذه العائلة المعزولة لم يعد مجرد معاناة فردية خلال السنوات الأخيرة، بل حالة من العقاب الجماعي وسياسة مدروسة لخنق اقتصادي ممنهج، ما يستدعي تدخلا عاجلا من المؤسسات الحقوقية الدولية لضمان الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة.

ويختم بالقول: «منيرة تعيش في ظل اقتصاد يمكن تسميته باقتصاد الجدار والبوابات الحديدية؛ اقتصاد تتحكم به آلة القمع الإسرائيلية عبر تقييد الحركة وفرض العزلة، في ظل مخاطر يومية من مستوطنين يمارسون مختلف أشكال التضييق لدفعها إلى ترك أرضها ومنزلها، في انتهاك صريح لحقها الطبيعي في الحياة والكرامة.»

أرقام اقتصادية تعكس واقعا فلسطينيا صعبا

أظهر بيان مشترك صادر عن سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنه على الرغم من تسجيل الاقتصاد الفلسطيني ارتفاعا حسابيا بنسبة 4٪ في عام 2025 مقارنة بعام 2024، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لا يزال يُظهر ركودا ممتدا، حيث انخفض بمعدل 24٪ عن مستواه في عام 2023، ويعكس هذا التراجع حجم الضرر التراكمي الذي لحق بالاقتصاد منذ بدء عدوان الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة في تشرين الأول 2023، وهو ما أدى إلى تضرر القدرة الإنتاجية واستمرار الاختناقات في الأنشطة الاقتصادية.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2025 انخفاضا حادا في قطاع غزة بلغت نسبته 84٪ مقارنة بعام 2023، في حين تراجع في الضفة الغربية بنسبة 13٪ خلال الفترة ذاتها. ورغم تسجيل الضفة ارتفاعا محدودا بنسبة 4.4٪ في عام 2025 مقارنة بعام 2024، إلا أن الناتج المحلي في قطاع غزة واصل الانكماش ليسجل تراجعاً إضافياً بنسبة 8.7٪ خلال نفس الفترة.

ويعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل رئيسي على قطاع الخدمات الذي يشكّل نحو 60٪ من حجمه، مقابل 19٪ فقط للقطاعات الإنتاجية، ما يجعله هشًا أمام الصدمات. وقد تراجعت معظم الأنشطة الاقتصادية، خاصة الزراعة التي انخفضت بنسبة 18٪ ليصل إلى نحو 686 مليون دولار.

وبلغ معدل البطالة في فلسطين 46٪ خلال عام 2025، بواقع 28٪ في الضفة الغربية و78٪ في قطاع غزة.

وفي ظل استمرار تنكّر قوات الاحتلال للقوانين الدولية ضاربة إياها بعرض الحائط تحت ذرائع أمنية، وفي ظل انتهاك حقوق المرأة بفعل السياسات المفروضة على الشعب الفلسطيني، ستبقى منيرة العامر وغيرها من الفلسطينيات، يبحثن عن اقتصاد بديل على حساب وقتهن ومضاعفة جهدهن، يعدن من خلاله تشكيل الاقتصاد المحلي، سواء من خلال العمل الزراعي أو الحرف اليدوية أو العمل مقابل أجر زهيد.